التحرير

سياسية اخبارية جامعة

اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

مشروع دستور دولة الخلافة

المادة ١٥٠: إذا لم تكف واردات بيت المال الدائمية لنفقات الدولة فإن لها أن تحصل من المسلمين ضرائب، ويجب أن تسير في تحصيل الضرائب على الوجه التالي:

أ - لسد النفقات الواجبة على بيت المال للفقراء والمساكين وابن السبيل وللقيام بفرض الجهاد.

ب - لسد النفقات الواجبة على بيت المال على سبيل البدل كنفقات الموظفين وأرزاق الجند وتعويضات الحكام.

جـ - لسد النفقات الواجبة على بيت المال على وجه المصلحة والإرفاق دون بدل كإنشاء الطرقات واستخراج المياه وبناء المساجد والمدارس والمستشفيات.

إقرأ في هذا العدد

-تصريحات وزيرة مالية تونس اعتراف آخر على عجز النظام الرأسمالي

-كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم»

-المخدرات في تونس:دق ناقوس الخطر

-قمة شنجن: عندما تتصدّع وستفاليا... هل يحتاج العالم..

- تعاون المغرب العسكري مع كيان يهود

الأحد 12 جمادى الثانية 1448هـ | الموافق لـ 22 نوفمبر 2026 م | العدد 618 الثمن 1200 مليم | ر د م د 2382-2643

حكام تونس يمنعون بالقوة مسيرة التصدي للوجود العسكري الأمريكي على أرض تونس خدمةً للعدو الأمريكي وتكريساً للتبعية!

في مواجهة خطوات التوسع العسكري الأمريكي في بلادنا، من خلال تحديث مركز التدريب العسكري في بن غيلوف بولاية قابس، ومشروع إنشاء مركز التميز البحري في بنزرت، وما يعنيه من توجه لإقامة بنية تحتية عسكرية أمريكية متكاملة في تونس، دعا حزب التحرير/ ولاية تونس أهل تونس إلى الخروج في مسيرة يوم الجمعة 20 نوفمبر 2026، تحت عنوان: "الوجود العسكري الأمريكي في تونس جريمة كبرى"، رفضاً لهذا المنزلق الخطير وتصديًا لتحويل تونس إلى قاعدة متقدمة للتحركات العسكرية الأمريكية في أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط.

غير أن السلطة في تونس، عوضاً عن إنهاء الوجود العسكري الأمريكي وإلغاء اتفاقيات الحليف المتميز لسنة 2015، وخارطة الطريق العسكرية لسنة 2020، والترتيبات التي مكنت أمريكا من التغلغل في بلادنا، سخّرت أجهزتها الأمنية لمنع المسيرة بالقوة، في موقف يكشف انحيازها إلى حماية النفوذ الأمريكي والتضييق على رافضيه، ويفضح زيف شعارات السيادة واستقلال القرار.

وإننا في حزب التحرير/ ولاية تونس، إزاء هذا التوسع الأمريكي وتواطؤ السلطة الحاكمة، نبين لأهلنا في تونس ما يلي:

أولاً: بمجرد إعلان حزب التحرير/ ولاية تونس عن مسيرة الجمعة على صفحته على الفيسبوك حركت أمريكا أزلامها في تونس وذبابها الإلكتروني بالهجوم على الإعلان، وهو ما يكشف خوفهم من إثارة قضية الوجود العسكري الأمريكي وتحولها إلى قضية رأي عام، خاصة وأنها تدرك كره أهل تونس لأمريكا التي تدعم يهود في اغتصابهم لفلسطين وتدميرهم لغزتها، وقتلها مئات الآلاف من أهل العراق وأفغانستان.



ثانياً: إن منع المسيرة بالقوة يكشف ضعف السلطة؛ فهي تتيح لأمريكا تمويل وتطوير منشآت عسكرية تستوعب مئات العسكريين، وتوفر مرافق للتدريب والمناورات والتحكم العسكري، ثم تخشى مسيرة سلمية وتمنع أهل البلاد من الاعتراض على ذلك والمطالبة بإنهائه!

ثالثاً: إن مركز التدريب العسكري في بن غيلوف ومركز التميز البحري في بنزرت يمثلان، بما توفره وظائفهما وتجهيزاتهما، مؤشرات على إقامة بنية تحتية عسكرية متكاملة تخدم الوجود الأمريكي في المنطقة، وتوسع أنشطة القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا (أفريكوم). وهو ما يؤكد خطورة تحويل تونس إلى قاعدة متقدمة للمشاريع والتحركات العسكرية الأمريكية.

رابعاً: إن أمريكا لا تطور المنشآت العسكرية في تونس حرصاً على أمنها أو حباً في جيشها، وإنما خدمة لمصالحها الاستراتيجية وتوسيعاً لنفوذها في أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، وهي الداعم الرئيسي لكيان يهود في عدوانه على أهلنا في فلسطين. وإن تسخير أرض المسلمين وإمكاناتهم العسكرية لخدمة دولة محاربة للأمة الإسلامية وتمكينها من النفوذ في بلادنا تفريط في السيادة وموالاة لأعداء الأمة، وهو محرم شرعاً، قال تعالى: [وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً].

أيها الأهل في تونس، بلد المجاهدين الأبطال: رغم متع المسيرة، فإن الرسالة وصلت لأمريكا وأزلامها؛ بأن تونس ليست أرضاً مستباحة، وجيشها ليس أداة لتنفيذ مشاريع الدول الاستعمارية، فتونس التي رواها أجدادنا بدمائهم الزكية من أجل إخراج الاستعمار الفرنسي، لن يسمح أبناؤها بالتمدد العسكري الأمريكي مهما كلفهم من تضحيات.

وإن الواجب اليوم يقتضي رفض الهيمنة العسكرية الأجنبية والتحرر من نفوذ الكافر المستعمر، والعمل لإقامة دولة الإسلام، الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، التي تحفظ للأمة سلطانها وتصون بلاد المسلمين من الهيمنة والاستعمار.

قال الله تعالى: [وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا].

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في ولاية تونس

أمام عجز حكام تونس وفشل منظومة الحداثة، لا خلاص لأهل تونس إلا بالإسلام والخلافة

بتاريخ 13 نوفمبر 2026، وحول مشروع ميزانية وزارة المالية لسنة 2027، تساءلت الوزيرة مشكاة سلامة الخالدي: "من عنده حل للميزانية غير تحصيل الضرائب فليدلنا عليه... على كل شخص المساهمة في إنقاذ تونس... ومن عنده أموال مخفية فليخرجها".

وإننا في حزب التحرير/ ولاية تونس، إزاء هذا العجز السياسي وفشل منظومة الحداثة عن معالجة موارد الدولة إلا بالضرائب المجحفة أو الديون المهلكة، نقدم حلولاً منبثقة من النظام الاقتصادي في الإسلام، جاهزة للتطبيق في ظل خلافة راشدة على منهاج النبوة، توفر العيش الكريم، وتبين سبب المشكلة الاقتصادية والحلول الشرعية لتفادي عجز الميزانية وتوفير موارد الدولة:

1- إن الالتجاء إلى الاقتصاد الرأسمالي القائم على المديونية والجباية لم يكن خياراً لأهل تونس، بل سياسة فُرضت بإرادة خارجية وتنفيذ الطبقة الحاكمة. وإفقار البلاد نتج عن التفريط في ثرواتها لصالح الشركات الأجنبية، تحت مسميات الشراكة والاستثمار الخارجي، وهو نهج اتبعته السلطات المتعاقبة منذ عقود. فالأزمة الحقيقية ليست في نقص الموارد المالية، بل في نظام عاجز عن تحويل موارد البلاد البشرية والطبيعية والمالية إلى ثروة منتجة تحقق الاكتفاء والرخاء.

2- إن تونس تملك مصادر اقتصاد غنية؛ فالمساحة الإجمالية للبلد 16.4 مليون هكتار، ومساحة الأراضي الفلاحية 10.5 مليون هكتار، منها حوالي 5 ملايين هكتار قابلة للزراعة، و5.5 مليون هكتار غابات ومراع، وتنوع المناخ ينتج محاصيل متعددة ومتنوعة، ومع ذلك تعجز الدولة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي وتنفق العملة الصعبة لاستيراد الغذاء الذي تستطيع البلاد إنتاجه!

وتمتلك تونس إمكانات هائلة في الطاقة الشمسية، حيث قدّر البنك الدولي الإمكانات النظرية للطاقة الشمسية والرياح في تونس بنحو 320 غيغاواط، مقابل ذروة طلب داخلي على الكهرباء تقارب 5 غيغاواط! فكيف تعجز دولة بهذه الإمكانات وترتهن لاستيراد الطاقة بدل استغلال شمسها ورياحها لتأمين حاجاتها وتصدير الفائض منها؟!

كما تمتلك تونس حقولاً للنفط والغاز، من بينها حقل ميسكار الذي ظلّ لعقود تحت استغلال الشركات الأجنبية، قبل أن يؤول امتيازه إلى الشركة التونسية للأنشطة البترولية سنة 2022! وتملك جبال تونس معادن ثمينة ونادرة، مثل اليورانيوم والذهب والفضة والنحاس والحديد والنيكل والزنك والفوسفات. ولها موقع متميز، ويزيد عدد سكانها على 11 مليون نسمة، أغلبهم في سن العطاء، وأصحاب كفايات علمية وصناعية وتكنولوجية قادرة على إحداث ثورة صناعية. كما تملك شاطئاً طوله أكثر من 1300 كم، ومصانع للإسمنت والحديد، ورغم ذلك يعيش أهلها في الفقر والعوز!

إن هذه الأرقام تكشف أن البلاد لا تنقصها الموارد، وإنما ينقصها النظام الذي يحسن إدارة ثرواتها لمصلحة أهلها. فكيف نتنكر لما توفره الأرض من خراج، والزكاة من أموال، والملكية العامة من طاقة وفوسفات ومعادن؟! وكيف نسلم مصادر طاقتنا للشركات الأجنبية، ونجعل مشاريع الطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر في خدمة أوروبا، ثم نطالب الناس بدفع فاتورة عجز النظام؟! وأين الشفافية في عقود استغلال الثروات وحق الشعب في معرفة الكميات المستخرجة وحصته من عائداتها؟

3- إن الواجب هو البحث عن حلول من خارج نظام الأزمات العلماني الرأسمالي الذي أغرق البلاد في دوامة المديونية والفقر، وذلك بنبذ القوانين الوضعية والعودة إلى أحكام الاقتصاد الإسلامي، ومن ذلك:

- علاج المديونية يكون بالامتناع عن تسديد عوائد القروض الربوية، لأن الربا حرام في ديننا. ويمكن تسديد أصل الدين من فائض أموال من شارك في الحكم منذ الاستقلال وتسبب في رهن البلاد؛ فيؤخذ من ثراء من تحقق بسبب موقعه ما زاد عن حاجته، لأنه ألحق الضرر بالناس، والضرر وجب رفعه وتحمل تكاليف إزالته من تسبب فيه، لقوله ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ».

- استرجاع الثروات الطبيعية من الشركات الأجنبية وإدارتها استخراجاً وتسويقاً، فهي ملكية عامة لا يجوز شرعاً خصخصتها. وتوجيه عائداتها لتمويل الزراعة والصناعة والاستفادة من القوى العاملة والمنشآت والخبرات.

- وقف المشاريع الإنشائية غير الضرورية كبناء الجسور ومد الطرقات، والاقتصار على ما هو ضروري، وتوجيه الأموال إلى ما يحقق الاكتفاء الصناعي والزراعي ويوفر فرص العمل.

- الاهتمام بالزراعة الاستراتيجية، وخاصة القمح، بتوزيع الأراضي المعطلة على جيوش المعطلين، وتوفير المياه والبذور، وتفعيل إحياء الأرض الموات لتحقيق الاكتفاء وتصدير الفائض، لقوله ﷺ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضاً فَهِيَ لَهُ»، وبذلك تتحقق السياسة الزراعية في الإسلام، وهي أن الأرض وجدت لتنتج وبأعلى مستوى.

- تنمية الصناعة وإدارتها مباشرة إذا قامت على الملكية العامة أو ملكية الدولة، ودعم الصناعة الخاصة والتوجه إلى الصناعات الثقيلة والتكنولوجية، واستغلال الشمس والرياح لتصبح تونس منتجة ومصدّرة للطاقة.

- تمويل المشاريع الضرورية من ثروات البلاد ومواردها الطبيعية والبشرية والزراعية والحيوانية والسمكية، فإذا لم تكفِ موارد الدولة لإقامتها، فُرضت الضرائب الشرعية الاضطرارية على الأغنياء بقدر الحاجة.

- اتخاذ النظام النقدي المعدني من ذهب وفضة عملة للبلاد، وهو ما سيجعل عملة البلاد عملة صعبة تنافس الدولار الأمريكي والفرنك السويسري من أول يوم، وذلك للثقة الموجودة في المعدن الأصفر، ما يقضي على التضخم وتذبذبات سعر الصرف...

هذا غيض من فيض ما يمكن فعله لو كان الحكم قائما على أحكام الإسلام لا على إملاءات المؤسسات الاستعمارية.

وإن دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، التي بشّر الرسول الكريم ﷺ بعودتها، ستبدأ بإصلاح النظام المالي ورعاية شؤون الناس، فتوقف الاقتراض الربوي والإنفاق غير الشرعي، وتلغي الضرائب على السلع والخدمات، وتعتمد موارد الدولة الشرعية: خراج الأراضي الزراعية، والجزية، وخمس الركاز، والفيء والغنيمة، وعوائد الملكية العامة وملكية الدولة ومال من لا وارث له، والضرائب الشرعية الاضطرارية عند الحاجة.

كما ستحصر الأراضي الزراعية وتقدر الخراج عليها، وتوزع الأراضي المعطلة على القادرين على إحيائها، وتدير الملكية العامة من نفط وغاز وفوسفات وحديد وذهب وسائر المعادن، وتخصص عائداتها في بيت مال المسلمين لمصالح الرعية والمرافق العامة والمشاريع التي أوجب الشرع إقامتها. وستجمع الزكاة وتوزعها على الأصناف الثمانية التي حددها القرآن الكريم.

التتمة في الصفحة الثالثة

كلمة العدد

دعوى الاضطرار لا تنفي الثوابت ولا تغير القواعد

لا شك أنّ تأسيس قواعد ضبط العلاقات، العامة والخاصة، في أيّ مجتمع على غير ما يفرضه المبدأ الذي يؤمن به الناس، ولا تنتظم على مقتضى قناعاتهم تصرفاتهم، يؤدي كل ذلك إلى تآكل الثقة الاجتماعية، وإلى تفكك منظومة القيم المشتركة داخل المجتمع، مما يحوّل تلك القيم إلى مجرد شعارات شكلية لا وزن، ولا أثر لها في الواقع.

وإن في فقدان الثقة المتبادلة، أفقيا وعموديا، والناتجة أساسا من اهتزاز الثقة بالقدوة لدى الأجيال الناشئة، وضعف روح التعاون والمبادرة لدى الأفراد وفقدانهم الدافع للعطاء في بيئة يشعرون فيها بأن القيم والمثل المعلنة، تُستغل لمصالح شخصية، ما يدفع إلى التطلع إلى قيم ومثل الآخر واتخاذ رموزه وأبطاله قدوة لتلك الناشئة المضطربة والمهزوزة، فتكتسب خاصية قابلية الخضوع للمتغلب.

ولإيجاد الثقة بين أفراد المجتمع وتثبيت سامي القيم بينهم، يتحتم بناء الطاعة المطلوبة، والانقياد الواجب على الإيمان والتسليم حتى لا تتناقض التصرفات مع المبدأ والقناعات المنبثقة عنه. ولن يضمن الثقة بين جماعة المسلمين إلا الانقياد التام، من الحاكم والمحكوم، لأحكام الله ورسوله ظاهرًا وباطنًا. قال تعالى: [فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا].

وحين يضعف إدراك هذه الحقائق، يجد العجزة في فكرة الاضطرار ما يسوغ لهم نفي الثوابت، وتغيير القواعد، مما يفقد المجتمع حصانته الذاتية، وتفتح أبوابه مشرعة لكل فكر شاذ، فتختلق الأعذار وتزيّف الحقائق لإقناع النفس والآخرين بأن العجز والخيانة تصرفات صحيحة أو مبررة، بعد أن غابت البوصلة الأخلاقية والفكرية الثابتة.

فباسم الاضطرار إلى تحرّيك النمو الاقتصادي في تونس، ومن أجل "اضطرار" حكامها لإحداث مواطن الشغل، وحاجتهم "الملحة" لتعزيز الصادرات ومعالجة العجز التجاري، وجلب العملة الصعبة، ونقل التكنولوجيا والخبرات، أشرعت أبواب البلاد أمام ضباع المال العالميين وقدمت لهم أرضنا ومياهنا وسماؤنا بدون مقابل، وتمتعوا بكل الامتيازات غير المعقولة، بعد أن حيل دون المنظمات المحلية وأبناء البلاد والاستثمار في مختلف المشاريع تحت ذريعة عدم اكتساب الخبرة لمثل تلك القطاعات، وحيل دون البلاد والاستعداد للخروج من التبعية الاقتصادية.

وباسم الاضطرار لاكتساب الخبرات العسكرية، وتحديث الصيانة والمعدات، وتأمين الحدود، والتدريب المشترك، ونظرا للاضطرار للحصول على التمويل والدعم العسكري، وجدت السلط السياسية في ذلك ما يبرر لها فتح البلاد ومنشآتها السيادية لإقامة بنية تحتية عسكرية متكاملة تخدم الوجود الأمريكي في المنطقة، وتوسع أنشطة القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا (أفريكوم). مما ينذر بتحويل تونس إلى قاعدة متقدمة للمشاريع والتحركات العسكرية الأمريكية.

كل ذلك مع ما سبق أن فرض على تونس أن تكون حليفا رئيسيا لأمريكا، من خارج حلف شمال الأطلسي.

وأمام هذا الهدم الممنهج لمقومات الأمة، ومزيد إغراقها في مجاهل التخلف والتبعية، فالويل لمن يعمد إلى كشف هذه الجرائم، والتحذير من خطرها الداهم على البلاد والعباد، ومن يعترض على السكوت المطبق الذي تلحفت به كامل الطبقة السياسية وخوفها من مواجهة الكافر المستعمر، وآثرت أن تنازع السلطة القائمة حول توافه الأمور والإغضاء عن الخوض في مثل هذه المواضيع، أملا في الحصول على رضا السيد المستعمر والاستناد إليه في كل امر، سيظل حزب التحرير والمخلصين من أبناء الأمة الصرح الذي ستنهزم امامه كل قوى الشر، وستفشل كل مخططات الكفرة المستعمرين. :" قُلْ هُوَ الرَّحْمَٰنُ آمَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا ۖ فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ" (سورة الملك الآية 29)

بقلم أ.عبد الرؤوف العامري

تصريحات وزيرة مالية تونس اعتراف آخر على عجز النظام الرأسمالي

وزيرة المالية: معناش موارد أخرى بخلاف الجباية والي يعرف مصدر آخر يقلي عليه... والي عندو فلوس مخبية يخرجها ويخلص ضرائبه!! (تونس إف إم)

التعليق:

ليست المرة الأولى ولا الأخيرة التي يخرج علينا أبواق النظام للاعتراف بعجزهم في رعاية شؤون الناس وفي توفير أدنى ما يمكن من مقومات العيش الكريم، فقد سبقها وزير التخطيط والاقتصاد سابقا سنة 2023، وقبله وزير آخر قال: ليس لدينا حلول ويجب أن نذهب لصندوق النقد الدولي، وغيرها من التصريحات، بل هذه المرّة كانت التصريحات أكثر تحديا وجرأة في الاعتراف بعجز النظام وبوجوب دفع الناس الضرائب ولو من جيوبهم!

أليس هذا سلباً لأموال الناس باسم القانون؟ أين هذه الجرأة مع من ينهب ثروات البلد جوًّها وبرها وبحرها من نفط وغاز وملح وطاقة شمسية ورخام وفوسفات؟ لماذا لا يتعاملون مع أهل البلد بالثقة كما يتعاملون مع (المستثمر الأجنبي) كما صرّح قبلها المدير العام الأسبق للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية محمد العكروت؟ وهل بقي في جيوب الناس أموال ليعطوها للجباية بعد أن استنزفت في الضرائب وفواتير الكهرباء والماء وغلاء المعيشة والديون؟ ألهذه الدرجة وصلت جرأة هؤلاء على أهل البلد؟!

بطبيعة الحال والمقال سيصرّحون بهكذا تصريحات لأنّهم لا يفكّرون إلا داخل مربّع النظام الرأسمالي الذي سلم خيرات البلاد للكافر المستعمر وفي جميع القطاعات الحساسة لرؤوس الأموال ليستكرشوا من جيوب الناس. لقد غفل بل تغافل هؤلاء، عن الحلول التي جاء بها نظام الإسلام العظيم التي نزلت من فوق سبع سماوات لرعاية شؤون الناس وإخراجهم من ضيق الدنيا إلى سعتها؛ فقد نظّم حزب التحرير المؤتمرات والندوات وأرسل الوفود والكتب المفتوحة إلى السياسيين وأصحاب المناصب لتبيين أن في الإسلام العظيم نظاما اقتصاديا كاملاً شاملا عالج جميع المشاكل التي يمكن أن تعترض الإنسان والدولة، فقدم لها الحلول والأحكام التي لو طبقت ووقع تفعيلها في دولة ذات سيادة وقرار وتجعل مرجعيتها كتاب الله وسنة رسوله ﷺ لفتح الله عليها من خيراته وبركاته ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾.

ومن بين هذه الأعمال التي قام بها حزب التحرير وتفرّد فيها بعرض نظام اقتصادي مستنبط من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وشهد له بها أهل الاختصاص، كان الكتاب المفتوح الذي أصدره الحزب تحت عنوان "عشرة حلول اقتصادية إسلامية تغنينا عن الاقتراض من صندوق النقد الدولي ومشتقاته"، والوفد الذي أرسله الحزب سنة 2023 لوزير التخطيط والاقتصاد في تونس حين صرّح أن ليس لديهم حلول لهذا البلد. إنهم يستكبرون ويُعرضون عما جاء به خالق البشر ولا يولّون وجوههم إلا لمنظومة عاجزة فاشلة يرون بأم أعينهم كيف ثار أهلها عليها ورفعوا الشعارات في قلب باريس وبرلين وسويسرا وغيرها.

إنه لن ينقذ أهل تونس وأمة الإسلام والعالم أجمع إلا نظام الإسلام العظيم الذي أنزله رب العالمين على سيد الخلق محمد ﷺ، ولا يكون ذلك إلا بإقامة دولة الإسلام التي تطبق أحكامه وتخرج العالم من جور وضيق النظام الرأسمالي إلى عدل الإسلام العظيم وسعته في الدنيا والآخرة.

بقلم نجم الدين شعيبن



اقتصاد عالمي صامد أم صمود يوشك على النفاد؟ قراءة في تقرير صندوق النقد الدولي تشرين الأول/أكتوبر 2026

حين اختار صندوق النقد الدولي عنوان "الصمود تحت الضغط، وخيارات عاجلة" لتقريره عن آفاق الاقتصاد العالمي في تشرين الأول/أكتوبر 2026، بدا للوهلة الأولى أنه يبعث برسالة طمأنة إلى الأسواق والدول فحواها أن: الاقتصاد العالمي واجه الحروب، وأزمات الطاقة، والتضخم، والتوترات التجارية، ومع ذلك لم يسقط في ركود عالمي شامل. فالصندوق لا يقول إن الاقتصاد العالمي بخير، بل يقول شيئاً أكثر دقة وخطورة: الاقتصاد العالمي ما زال صامداً، لكن قدرته على الاستمرار بالصمود بدأت تنفد.

يتوقع الصندوق نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.1٪ عام 2026، ثم ارتفاعه إلى 3.4٪ عام 2027. لكن هذا النمو يأتي مع ارتفاع متوقع للتضخم العالمي إلى 4.7٪ عام 2026 قبل تراجعه إلى 4.1٪ عام 2027، فيما يؤكد أن المخاطر تميل إلى الجانب السلبي.

إذن لا توجد مشكلة في الرقم نفسه؛ الاقتصاد العالمي بالفعل ينمو، لكن المشكلة في طريقة تفسير كلمة النمو؛ فالنمو لا يعني بالضرورة أن الاقتصاد أصبح أكثر صحة. فقد ينمو الاقتصاد بينما تتراكم الديون، وترتفع كلفة الاقتراض، وتتآكل القوة الشرائية، وتستنزف الدول احتياطاتها المالية، وهذا بالضبط ما يعترف به الصندوق. فمديرته كريستالينا جورجييفا، قالت إن الاقتصاد العالمي ما زال صامداً أمام الصدمات المتكررة، لكن هذا الصمود بدأ يصل إلى حدوده، وإن الهوامش المالية واحتياطيات الطاقة تتآكل، بينما يبقى التضخم مرتفعاً في أماكن كثيرة.

النمو العالمي يخفي انقساماً اقتصادياً عميقاً

أخطر ما في استخدام رقم واحد للنمو العالمي أنه يوحي بأن جميع الدول تعيش الظروف نفسها. لكن صندوق النقد يقول صراحة إن الصمود أصبح غير متساوٍ ومكلفاً بصورة متزايدة. فالدول الموجودة داخل سلاسل توريد الذكاء الاصطناعي أو المستفيدة من شروط تجارية مواتية تحقق أداء أفضل، بينما تواجه الدول منخفضة الدخل والدول المستوردة للطاقة، خصوصاً تلك الواقعة خارج موجة التكنولوجيا، ظروفاً أصعب بكثير. وهذا يعني أن عبارة "الاقتصاد العالمي ينمو" قد تكون صحيحة إحصائياً، لكنها غير كافية سياسياً.

المفارقة الكبرى: الذكاء الاصطناعي ينقذ النمو... وقد يصبح مصدر الخطر

جزء مهم من النمو العالمي الحالي مدفوع بالاستثمار في الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية المرتبطة به. وهذا أحد أسباب قدرة الاقتصاد العالمي على تعويض جزء من الأثر السلبي لارتفاع أسعار الطاقة. الصندوق يصف طفرة التكنولوجيا بأنها صدمة إيجابية للطلب والاستثمار والتجارة، لكنه يحذر من الجانب الآخر بأن سلاسل توريد الذكاء الاصطناعي مركزة في عدد محدود من الدول والقطاعات والشركات، ما يخلق نقاط اختناق، كما أن إعادة تقييم توقعات أرباح الذكاء الاصطناعي يمكن أن تؤدي إلى تصحيح مالي وأسواق مضطربة.

بمعنى آخر، هناك مفارقة وهي أن المحرك الذي يساعد الاقتصاد العالمي على الصمود اليوم قد يصبح أحد مصادر هشاشته غداً. وهذه ليست فرضية نظرية بالكامل، فقد شهدت الأسواق الآسيوية مؤخرا تقلبات قوية مع تصاعد المخاوف بشأن استدامة طفرة الذكاء الاصطناعي.

الحرب والطاقة: الاختبار الأخطر

الصندوق يعتبر ارتفاع أسعار الطاقة والسلع نتيجة الحرب صدمة سلبية للعرض؛ أي أنها ترفع الأسعار وتضغط في الوقت نفسه على النشاط الاقتصادي. وهذه معادلة شديدة الحساسية: ارتفاع الطاقة، ثم ارتفاع التضخم، ثم تشدد نقدي، ثم ارتفاع تكلفة الاقتراض، ثم تراجع الاستثمار والاستهلاك، ثم تباطؤ النمو.

ولهذا فإن استمرار الحرب أو توسعها لا يمثل مشكلة جيوسياسية فقط؛ بل يمكن أن يتحول إلى أزمة اقتصادية عالمية. والأهم أن بعض توقعات الصندوق لعام 2027 تعتمد على افتراضات جيوسياسية محددة، بينها عودة الملاحة عبر مضيق هرمز إلى وضعها الطبيعي تدريجياً. ووفق تحليل رويترز، فإن استمرار النفط فوق 130 دولاراً للبرميل خلال الربع الأول من عام 2027 يمكن أن يخفض نمو العام التالي بنحو نصف نقطة مئوية.

اليوم ترتفع تكاليف الاقتراض، وتزداد مدفوعات الربا، ويتقلص المجال المالي الذي يمكن للدول استخدامه عند وقوع أزمة جديدة. ولهذا يطالب الصندوق الدول ذات الديون والعجوزات المرتفعة ببدء ضبط مالي ووضع الدين والعجز على مسار هبوطي، ويدعو إلى إعادة بناء الهوامش المالية بصورة عاجلة. أي أن الاقتصاد العالمي لم يسقط لأن الدول والمؤسسات استخدمت الوسائد الموجودة تحت النظام لامتصاص الصدمات، لكن كل وسادة استُخدمت مرة تصبح أقل قدرة على حماية النظام في المرة التالية، وهذا هو جوهر التحذير الموجود في التقرير.

الصندوق يعلن صراحة أن المخاطر تميل إلى الجانب السلبي، ويحذر من الحرب، والطاقة، والديون، والتجارة، والذكاء الاصطناعي، وتراجع الهوامش المالية. وإذا جردنا تقريره من اللغة الفنية، فإن رسالته تبدو أقرب إلى القول: لقد نجح الاقتصاد العالمي في تجاوز سلسلة صدمات متتالية، لكن تكلفة ذلك ارتفعت، والهوامش التي سمحت للدول بامتصاص الصدمات تضيق. لذلك يجب إعادة بناء الاحتياطيات قبل أن تأتي الصدمة التالية. وهذه ليست رسالة طمأنة خالصة.

يمكن اختبار صدق توقعات الصندوق خلال الأشهر المقبلة عبر خمسة مؤشرات:

أولاً: التضخم. هل يواصل الانخفاض أم تعيده أسعار الطاقة والغذاء إلى الارتفاع؟

ثانياً: عوائد السندات. إذا استمرت في الصعود، فهذا يعني أن الأسواق تطالب الدول بثمن أعلى لتمويل ديونها.

ثالثاً: أسعار النفط والطاقة. استمرار الصدمة سيضع توقعات النمو والتضخم أمام اختبار قاسٍ.

رابعاً: الذكاء الاصطناعي. هل تتحول الاستثمارات الحالية إلى إنتاجية وأرباح حقيقية، أم نشهد تصحيحاً في التقييمات؟

خامساً: الدين العام. هل تبدأ نسب الدين في الاستقرار والانخفاض، أم تستمر في الارتفاع؟

إذا تحسنت هذه المؤشرات، فسيكون من الممكن القول إن "الصمود" كان بداية استقرار حقيقي. أما إذا تدهورت معاً، فستبدو كلمة "الصمود" أقرب إلى وصف مرحلة مؤقتة استطاع خلالها النظام تأجيل المشكلة لا حلها.

إن صندوق النقد لا يقدم لنا اقتصاداً عالمياً سليماً؛ بل اقتصاداً ما زال واقفاً رغم إصاباته. وهذه نقطة فارقة؛ فالنمو العالمي المتوقع عند 3.1٪ لا يعني أن المخاطر اختفت، وارتفاع الاستثمار في الذكاء الاصطناعي لا يعني أن الاقتصاد أصبح أكثر استقراراً، وعدم وقوع انهيار مالي لا يعني أن قدرة الدول على مواجهة الصدمات لم تتآكل. والدليل الأوضح أن الصندوق نفسه يقول إن هوامش التكيف تتقلص، وإن المخاطر تميل إلى الجانب السلبي، وإن الهوامش المالية واحتياطيات الطاقة تستنزف. لأن أخطر ما في تقرير تشرين الأول/أكتوبر 2026 ليس ما يقوله عن صمود الاقتصاد العالمي، بل ما يقوله بين السطور عن مدى قدرته على الصمود أمام الصدمة القادمة.

وهنا تكمن المسألة السياسية قبل الاقتصادية: فالنظام الذي يستهلك احتياطاته كي يبدو مستقراً قد ينجح في تأجيل الأزمة، لكنه لا يكون قد حلها بالضرورة.

وهنا تكمن حقيقة جوهرية: إن الرأسمالية، بما تحمله في بنيتها من تناقضات، تفرز بذور الأزمات التي تعود فتقوّض النظام من داخله. واليوم تبدو مظاهر الخلل أكثر وضوحاً؛ من اتساع الفوارق الاقتصادية، وتراكم الثروة، إلى هيمنة منطق الربح والمصلحة على حساب الإنسان والمجتمع. ولذلك نشهد تململاً متزايداً في أنحاء العالم من نتائج هذا النظام وتداعياته، ومن العجز عن معالجة أزماته معالجة جذرية ما دامت الأدوات نفسها التي أنتجتها الأزمات هي التي يراد استخدامها للخروج منها.

إن الإسلام لا يقدم مجرد حلول جزئية لأعراض الأزمة، وإنما يطرح تصوراً مختلفاً للإنسان والمال والاقتصاد والمجتمع، ويضع القيم والأحكام التي تستهدف تحقيق العدل وصيانة كرامة الإنسان ومنع استغلال حاجاته ومقدرات المجتمع. ومن هذا المنطلق، فإن البحث عن مستقبل مختلف لا ينبغي أن يقتصر على انتظار انهيار نموذج قائم، فالتغيير الحقيقي يحتاج إلى وعي وإرادة ومسؤولية، لذلك نطالب أهل القوة والمنعة في أمتنا باتخاذ موقف يعز الإسلام ويعيده إلى الساحة الدولية؛ وذلك بإعطاء النصرة لحزب التحرير لإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة.

بقلم أ.نبيل عبد الكريم

عالج نظام الإسلام مشكلة غلاء المعيشة رحمة بالعباد من النظم الوضعية المقيتة

﴿...كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ...﴾.

بسبب غياب المبدأ الإسلامي في التشريع و رعاية الشؤون عانى الشعب و الأمة ما عانى من الشقاء وضنك العيش أكثر من قرن ، والجميع يعلم أن كل المشكلات بسبب النظام الرأسمالي عقيدة فصل الدين علي الحياة التي ابتليت بها بلدان العالم الإسلامي و أن الإسلام بصفته دين الله المنظم لحياة الناس لا يأتي إلا بالخير للجميع لأنه تصور كامل للحياة ووجهة نظر مميزة في تنظيم العيش .

فكيف يمكن الخروج من الأزمات التي يمثل مشكل غلاء الأسعار والتدهور المعيشي جزءا منها .

إن مشكلة غلاء الأسعار و البطالة و ضعف المقدرة الشرائية و ضعف الأجور غير الضامنة لإشباع حاجات الناس الضرورية من مأكل ومسكن وملبس وتطبيب وتعليم ليست ناتجة عن نقص في الموارد والإنتاج أو ضعف المتابعة والتطور في علم الاقتصاد و إنما المشكلة هي منهجية أفرزها النظام الاقتصادي و السياسي المطبق في بلادنا والإملاءات الرأسمالية التي تشكل جوهر البلاء و العجز الكامن الذي ورثته سياسات بلداننا التي رهنها من حكمها إلى تدبير و توجيه و إملاءات الحاكمين بأمرهم من القوى الأجنبية المستعمرة ، الشيء الذي أفرز الطبقية و الفردانية والأنانية المقيتة .

وفي ظل هذا النظام القائم على الربا يبقى تركز الثروة لدى أصحاب رؤوس الأموال الشيء الذي يحول الأموال من المقترضين من أفراد و شركات ودول إلى المؤسسات المالية عبر مجموع الفوائد المتراكمة والنتيجة ازدياد مديونية المحتاجين و اتساع الفجوة بين الأغنياء و الفقراء

كما أن الاقتراض بالفائدة الربوية سواء من الداخل أو الخارج يزيد من التضخم النقدي والاقتصادي ما ينتج ارتفاعا حادا في أسعار المنتجات من السلع و رفع أجور الخدمات بسبب عدم التفريق في النظام الإقتصادي الرأسمالي بين البيع و الإيجار أي بين أثمان السلع و بين أجور العمال بسبب الخلل الهيكلي في فلسفة النظام الاقتصادي الرأسمالي

فالنظام الاقتصادي فهو الكيفية المباشرة في توزيع الموارد على الحاجات البشرية أي هو النظام الذي ينظر إلى كيفية رسم العلاقة بين المال وبين الإنسان من ناحية كسبه و تملكه و كيفية التصرف فيه وتوزيعه بالشكل الذي تحدده وجهة النظر في الحياة .

فالتسعير والذي يعتبر من أدوات الحد من الغلاء فقد أدى إلى ظهور مشكلات اقتصادية أخرى كالاحتكار وتعطيل الحركة الإقتصادية عن طريق كنز الأموال الشيء الذي ينتج الكساد الاقتصادي والتضخم النقدي

إن الإشكالات التي أدت لمثل هكذا كوارث من زيادة فقر و تكدس للثروة و سوء في المعيشة هو بسبب استغناء الدولة عن البديل الإسلامي المحقق للرخاء بحل المشكلة كما حلها رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما طلب منه التسعير في حالة غلاء الأسعار كما روى الإمام أحمد عن أنس رضي الله عنه في قوله (غلا السعر على عهد رسول الله صلى الله عليه و سلم فقالوا : يا رسول الله لو سعرت ، فقال : إن الله هو الخالق القابض الباسط ، الرزاق ، المسعر وإني لأرجو أن ألقى الله ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال).

لذلك فإن الحل الصحيح لا يأتي إلا وفق النظرة الصحيحة التي بها تحفظ أملاك الناس بعدم الحجر عليها و الذي تمثل مسألة التسعير نوعا من هذا التحجير قال صلى الله عليه وسلم (لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه)و في علاقة مال الفرد بالمجموعة و بالدولة بقول الحق جل وعلا(ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون) البقرة 188

و قد تقع ظروف استثنائية في زمن الحروب أو الأزمات الاقتصادية فتفقد السلع في الأسواق نتيجة الاحتكار أو ندرتها فتأخذ الدولة على أيدي المحتكرين و تقوم بجلب الناقص و الضروري من السلع كما صنع الفاروق عمر زمن المجاعة بأرض الحجاز حيث لم يضع أسعارا معينة بل أرسل في جلب الطعام من مصر و بلاد الشام و قتها ، فتعدل السوق بهكذا إجراء ، فيتم بذلك معالجة الغلاء بشكل صحيح مع الاعتناء بقطاعات الاقتصاد الأربعة من زراعة و صناعة و تجارة وخدمات وفق الأحكام الشرعية وهذا كفيل بمعالجة المشكلة من جذورها و التمكن من استغلال المواهب والخيارات التي حبا الله بها بلادنا .قال تعالى (الله الذي خلق السماوات والأرض وأنزل من السماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم , و سخر لكم الشمس و القمر دائبين و سخر لكم الليل والنهار وآتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها ,إن الإنسان لظلوم كفار) إبراهيم 32-34

بقلم أحمد اليحياوي

انتخابات التجديد النصفية الأمريكية

تجري في العادة انتخابات التجديد النصفية الأمريكية كل ٤ سنوات في يوم الثلاثاء التالي ليوم الاثنين الأول من شهر تشرين الثاني في منتصف فترة ولاية الرئيس الأمريكي البالغة ٤ سنوات. وتتضمن هذه الانتخابات جميع أعضاء مجلس النواب (الكونجرس) البالغ عددهم ٤٣٥ شخصاً حيث إن عضوية النائب تكون لمدة عامين، وحوالي ثلث أعضاء مجلس الشيوخ (٣٣-٣٥) البالغ عددهم ١٠٠ حيث إن عضوية الشيخ (السيناتور) تكون لمدة ٦ سنوات. وكذلك تتضمن هذه الانتخابات اختيار ما بين ٣٤-٣٩ حاكماً من أصل ٥٠ من حكام الولايات، بالإضافة إلى الانتخابات التشريعية على مستوى الولايات والمحلية على مستوى البلديات. وقد جرت آخر هذه الانتخابات يوم الثلاثاء ٢٠٢٦/١١/٣م.

ومن الطبيعي أن يخسر الحزب الحاكم الأكثرية في مجلسي النواب والشيوخ خلال الانتخابات النصفية، بل إن هذه النتيجة تعتبر القاعدة العامة والقانون الثابت في السياسة الأمريكية. فقد خسر حزب الرئيس الانتخابات النصفية ٣٧ مرة من أصل ٤٠ مرة منذ الحرب الأهلية. وتعود هذه الخسارة إلى أسباب عدة أهمها معاقبة حزب الرئيس على الأزمات الاقتصادية أو السياسية التي تحدث خلال السنتين الأولتين من حكمه. ولم تكن الانتخابات النصفية التي جرت هذا الأسبوع مخالفة للقاعدة العامة. فقد حقق الحزب الديمقراطي الأكثرية في مجلسي النواب والشيوخ وحكام الولايات. وكانت أبرز الاختراقات في ولاية كانساس حيث حصل الحزب الديمقراطي على مقعد لمجلس الشيوخ وهو مقعد لم يفز به أي ديمقراطي منذ عام ١٩٣٢م. أما في ولاية تكساس التي تعتبر درة تاج الحزب الجمهوري، وإحدى الولايات الغنية والكبيرة في المساحة وعدد السكان، فقد خسر الجمهوريون منصب حاكم الولاية ومقعد مجلس الشيوخ. وربما يكون من أبلغ العبارات في خسارة الجمهوريين ما قاله تيد كروز وهو أحد عضوي مجلس الشيوخ عن ولاية تكساس: «تكساس زرقاء عبارة صعبة على النطق، ولكن تكساس اليوم على الأقل أصبحت زرقاء»، حيث إن اللون الأزرق يرمز إلى الحزب الديمقراطي والأحمر إلى الحزب الجمهوري. وأشار بحسرة إلى أنه أصبح المسؤول الجمهوري الوحيد المتبقي الذي يشغل منصباً بالانتخاب على مستوى الولاية.

ولكن الانتخابات هذا العام أحدثت ضجة على المستوى الداخلي والعالمي تختلف عن سابقاتها. ويأمل الكثيرون بحصول تغييرات في السياسة الأمريكية الداخلية والخارجية. ولا نبالغ إذا قلنا إن هناك فرحة عامة تظهر على عامة الناس في الداخل والخارج، وحتى السياسيين في العالم أجمع. وما هذا الفرح إلا نكاية بترامب وبسياسة أمريكا الخارجية القائمة على الظلم والبطش والحروب واستغلال حاجات الناس.

والسؤال الذي يطرح نفسه، هل نتائج هذه الانتخابات في حصول الديمقراطيين على الأكثرية ستضع العراقيل أمام ترامب في السنتين المتبقيتين له؟ وللإجابة على هذا السؤال فإننا سننظر إلى سياسة ترامب الخارجية للصين وأوروبا والبلاد الإسلامية، وسياسته الداخلية.

أما بالنسبة لسياسة ترامب الخارجية، فليس من المتوقع أي تغيير عليها، وليس من المتوقع أن يطالب الحزب الديمقراطي بأي تغيير يذكر - ربما بعض التغيير في الأساليب - وذلك لأن سياسة أمريكا الخارجية تقوم على مصالحها ومصالح الشركات الكبرى. فسياستها تجاه الصين لن تتغير فهي ليست وليدة اللحظة ومجمع عليها أمريكياً. وأما بالنسبة لأوروبا، فكذلك مجمع عليها من الحزبين، فقد أوقعت إدارة بايدن، وهو ديمقراطي، أوروبا في حرب أوكرانيا، ولما جاء ترامب لم يوقفها، وهو الذي كان يفاخر خلال حملته الانتخابية بعلاقته ببوتين وأنه قادر على إيقافها في يوم واحد. وأما بالنسبة للبلاد الإسلامية، فكذلك الأمر مجمع عليه من الحزبين، ولا يختلف الحزبان عن بعضهما إلا في الألفاظ. فغزة لم يختلف وضعها بين الإدارتين؛ فالإبادة ما زالت مستمرة والتجويع والحصار ما زالا قائمين. والعراق لم يختلف واقعه عبر تغيرات الإدارات الأمريكية، وهكذا حال باقي البلاد الإسلامية. أما ما يجري في الحرب مع إيران، فإن أمريكا قد استفادت مما يجري في مضيق هرمز من الضغط على أوروبا اقتصاديا بسبب نقص الطاقة وارتفاع أسعارها ومن ثم ارتفاع أسعار الإنتاج والتسبب في إفلاس كثير من الشركات. وقد يضغط الديمقراطيون على ترامب بالتوصل إلى اتفاق مع إيران يضمن مصالح أمريكا وذلك من أجل عدم الدخول في حرب معها لأن هذه الحرب كانت إحدى القضايا التي أدت إلى نجاحهم، فقد أدت إلى ارتفاع الأسعار بشكل جنوني، وكذلك فإن الشعب الأمريكي ضد الدخول في حروب خارجية تكلفه قتلى من أبنائه.

أما على صعيد السياسة الداخلية، فهنا تكون بعض العراقيل وبعض الاختلافات. فكل حزب يسعى إلى تعيين أعضائه أو المؤيدين له في المناصب الحكومية كالقضاة والسفراء، وإبعاد من لا يرغبون بهم عن الدوائر الحكومية، وستكون الضغوط من أجل خفض أسعار الطاقة في الداخل، ووقف حرب التعريفات الجمركية التي فرضها ترامب على دول العالم وأثرت سلباً على الأسعار داخل أمريكا. وستكون هناك بعض العراقيل في سياسة الهجرة المتبعة حيث يشكو الناس منها، وسيعود الديمقراطيون إلى محاولة فرض جدولهم المتعلق بالشواذ والمثليين. وأما على صعيد المسلمين داخل أمريكا، فلن يكون هناك اختلاف كبير غير تغيير الأساليب ونعومة الألفاظ، ومحاولة دمج المسلمين بالقيم الأمريكية عن طريق احتضانهم وإعطائهم بعض المناصب كما حصل مع السيناتور المنتخب حديثاً عبد الرحمن السيد.

وأخيرا فلا ننسى أن رئيس أمريكا يملك حق النقض الفيتو، وهو ما هدد به ووضعه على طاقيته الجديدة في مكتبه الرئاسي منذ نتائج الانتخابات، ويمكنه تمرير قرارات رئاسية تنفيذية دون الرجوع إلى الكونجرس.

بقلم: الأستاذ محمد إبراهيم – أمريكا

قمة شنجن: عندما تتصدّع وستفاليا...
هل يحتاج العالم إلى فلسفة جديدة للعلاقات الدولية؟



في 19 نوفمبر 2026، جمعت مدينة شنجن الصينية رؤساء الولايات المتحدة وروسيا والصين في أول قمة ثلاثية من نوعها، انتهت بإصدار «إعلان رؤساء الولايات المتحدة وروسيا والصين من أجل السلام». غير أنّ أهمية القمة لا تقاس بعدد بنودها، بل بما كشفته من أنّ النظام الدولي القائم على قواعد أخلاقية وقانونية يعاني خللاً عميقاً في التطبيق وأنّ السؤال لم يعد فقط: كيف ثوزّع القوة بين الأقطاب؟ بل: أيّ فلسفة يجب أن تحكم استخدام هذه القوة؟

من وستفاليا إلى شنجن تحول في بنية السلطة الدولية

منذ معاهدة وستفاليا سنة 1648، قام النظام الدولي الحديث على سيادة الدولة القومية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتوازن القوى. وقد شكّلت هذه الأعمدة، رغم قصورها، الإطار الذي نظّم العلاقات الدولية لقرون. لكنّ قمة شنجن كشفت أنّ هذا الإطار يتصدّع من الداخل.

فقد اجتمع ترامب وشي جين بينغ وبوتين لبحث قضايا العالم الكبرى: الحرب الروسية الأوكرانية، والوضع في الشرق الأوسط، ومنع الانتشار النووي، والملف الكوري الشمالي، وحوكمة الذكاء الاصطناعي، وأمن الغذاء والطاقة. ولم تكن أوروبا حاضرة على الطاولة، ولا أوكرانيا التي تمسّها الحرب مباشرة، ولا القوى الإقليمية في الشرق الأوسط وإفريقيا. وهذا في ذاته مؤشّر على تراجع مبدأ المساواة السيادية أمام واقع فعلي تتفاوض فيه القوى الكبرى مباشرة على مصائر الآخرين.

وقد تضمّن الإعلان أربعة موضوعات: إصلاح الأمم المتحدة، وأمن الطاقة، والسيادة والحصانة الدولية، والحدّ من المخاطر النووية. وهي مسائل مشروعة في ظاهرها، لكنّ ترتيبها وما غاب عنها يطرحان أسئلة عميقة. فالإعلان لم يتضمّن التزاما محدّدا بشأن الحرب الأوكرانية أو الحرب مع إيران، ولم يقدّم خطة عملية لتسوية أيّ منهما، كما أشارت وكالة أسوشيتد برس إلى أنّ النتائج العملية كانت محدودة رغم الأهمية الرمزية والسياسية للاجتماع. وهكذا تبدو القمة تعبيرًا عن أزمة النظام الدولي أكثر مما هي إعلان عن نظام جديد: اعتراف ضمني بأنّ القواعد القائمة لم تعد قادرة على إدارة الأزمات، وأنّ القوى الكبرى تسعى إلى صيغ تفاهم مباشرة بديلة عنها.

الغائبون عن الطاولة... أوروبا والجنوب وأزمة التمثيل

من أبرز دلالات قمة شنجن مسألة من حضر ومن غاب. فقد استبعدت أوروبا من المعادلة الثلاثية، رغم كونها قوة اقتصادية وتكنولوجية ومالية كبرى. وقد اعترض وزير الخارجية الفرنسي جان نويل بارو على وصف القمة بأنها اجتماع القوى الثلاث الكبرى، وقال إنّ القوى الكبرى الثلاث هي الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي. وهذا التصريح يتجاوز الاعتراض على غياب فرنسا؛ فهو يعيد طرح الإتحاد الأوروبي باعتباره قطبًا دوليًا مستقلًا، لا مجرّد حليف تابع لواشنطن.

لكنّ المفارقة الكبرى أنّ فرنسا وبريطانيا عضوان دائمان في مجلس الأمن، ومع ذلك لم يكونا حاضرين في صيغة سياسية اختارت ثلاثة من الأعضاء الخمسة دون الآخرين. وهذا يضعف تفسير أنّ الاستبعاد مجرّد نتيجة طبيعية للصفة المؤسسية، ويكشف مشكلة في طريقة تعريف «الأقطاب» الدولية نفسها. فأوروبا، رغم امتلاكها عناصر القوة، لا تتمتع باستقلال استراتيجي كامل عن واشنطن، كما تشير دراسة دائرة الأبحاث التابعة للبرلمان الأوروبي المنشورة في 15 أكتوبر 2026 إلى استمرار الاعتماد على الولايات المتحدة في الاستخبارات الاستراتيجية والقيادة والسيطرة والدفاع الصاروخي والردع النووي. وهنا يكمن الفرق بين امتلاك عناصر القوة وامتلاك القدرة على توظيفها في قرار سياسي وعسكري مستقل.

وهذا الغياب لا يخصّ أوروبا وحدها، بل يطرح سؤالًا أوسع للعالم الإسلامي وإفريقيا: هل بدأت القوى الكبرى تتجه نحو تفاهمات جديدة لإدارة العالم، بينما تترك القوى الإقليمية، أمام واقع دولي جديد ترسم قواعده خارجها؟

الخلل التشريعي والأخلاقي ... عندما تصبح القواعد أدوات نفوذ

إنّ أزمة النظام الدولي علاوة على اضطراب القواعد، هناك خلل في تطبيقها؛ فهي تُطبَّق على الضعيف وتُتجاوز بالنسبة للقوي. وقد ظهر ذلك في مسألة الحصانة والسيادة: فالإعلان شدّد على احترام حصانة مسؤولي الدول والتحذير من تجاوز المحكمة الجنائية الدولية اختصاصاتها، بينما ينصّ نظام روما الأساسي في المادة 27 على أنّ الصفة الرسمية، بما فيها صفة رئيس الدولة، لا تعفي الشخص من المسؤولية الجنائية. والسؤال الأخلاقي: هل تتحوّل حماية سيادة الدولة إلى وسيلة لحماية المسؤول من المساءلة؟

نظام وُرّعت فيه الأدوار والامتيازات، فحقّ النقض لدى الأعضاء الخمسة الدائمين يحوّل المؤسسة التي أنشئت لتنظيم القوة إلى ساحة لممارسة القوة ذاتها، حيث رصد تقرير مجلس الأمن الصادر في 24 مارس 2026 تعطيل العمل الدولي في ملفات سوريا وأوكرانيا والسودان وفلسطين. أمّا الطاقة، فبدلًا من أن تكون موردًا للتنمية، تتحوّل إلى أداة ضغط ونفوذ. وهنا ينتج عن هذا الخلل أربعة أنواع من الفوضى: أمنية، واقتصادية، وقانونية، وأخلاقية. والخلاصة أنّ السلام المطلوب ليس مجرّد «سلام توازن القوى» بين الكبار، بل سلام يقوم على العدالة وعدم ازدواجية المعايير.

نحو نظام مسؤول : يعيد حقوق الإنسان إلى خالق الإنسان

قمة شنجن لا تطرح فقط سؤال توزيع القوة، بل سؤال الفلسفة التي تحكم استخدامها. فالنظام الوستفالي القائم على السيادة المطلقة وعدم التدخل وتوازن القوى لم يعد كافيًا لمواجهة تحدّيات المناخ والأوبئة والأسلحة النووية والاقتصاد الرقمي.

لم تُنشئ قمة شنجن نظامًا دوليًا جديدًا، ولم تُثبت اتفاقًا على تقسيم مناطق النفوذ، لكنها كشفت هشاشة النظام القائم وعجز قواعده الأخلاقية والقانونية عن ضبط سلوك القوى الكبرى. والسؤال الآن: أين الخلل ؟

الجواب يتوقف على تحديد ماهية القانون الدولي الذي يضبط النظام الدولي ، إذ قياس ما يُسمى بالمجتمع الدولي على المجتمع الداخلي لهو خطأ محض، فالدول ذات سيادة وإرادة مطلقة، ولا يصح وجود دولة عالمية أو قانون دولي ملزم يفرض بالقوة، لأن ذلك عدوان وسلب للسيادة. العلاج الوحيد لهذه المشكلة العالمية هو وضع الفكرة الكلية الصحيحة عن الكون والإنسان والحياة في ميدان النقاش العالمي، وإدخالها إلى ميثاق الجماعة الدولية القائمة على تنفيذ العرف الدولي بالرضا والاختيار لا بالقوة والإرهاب.

هذا الطرح لن يتحقق إلا بوجود دولة عالمية صاحبة رسالة، تحمل عقيدة مقنعة للعقل وموافقة للفطرة البشرية ينبثق عنها نظام شامل لجميع نواحي الحياة، ترجع القيم فيه وحقوق الإنسان إلى خالق الإنسان بدل وضع البشر المتفاوت، هي دولة الخلافة على منهاج النبوة القائمة قريبا بإذن الله، وهي التي سوف تُعيد فلسفة جديدة للعلاقات الدولية لتضع الإنسان في المركز، لا القوة وحدها.

فالأمة اليوم مدعوة أكثر من أي وقت مضى للوعي على دينها ومتطلبات المرحلة القادمة فتبدأ بتجهيز واقعها وإقامة دولتها، لأخذ مكانها كأمة صاحبة رسالة عالمية، وإلا ستبقى حبيسة لنظام رأسمالي يكتم على أنفاسها لمائة عام أخرى.

قال تعالى : وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُم

بقلم أ.ياسين بن يحيى

تتمة .أمام عجز حكام تونس وفشل منظومة الحداثة، لا خلاص لأهل تونس إلا بالإسلام والخلافة

وستعتمد دولة الخلافة الدينار الذهبي والدرهم الفضي وفق الأوزان الشرعية؛ فالدينار 4.25 غراما من الذهب، والدرهم 2.975 غراماً من الفضة، مع إدارة احتياطيات الدولة بما يحفظ استقرار النقد. كما ستوقف التعامل بالربا في التمويل والاستثمار، وتعيد توجيه الأموال إلى الإنتاج والصناعة والزراعة.

وبهذه الأحكام والإجراءات، تتحرر البلاد من التبعية والارتهان، وتصبح ثرواتها ملكاً للأمة ثدار لمصلحتها، لا وسيلة لإثراء الشركات الأجنبية وإنقاذ الحكام من نتائج سياساتهم الفاشلة.

وهذه المعالجات ليست خيالاً وإنما هي فكر يعالج واقعاً، وقد طُبّقت في التاريخ الإسلامي في عهد الخلافة، وسيعود هذا الأمر مرة أخرى بإذن الله كما ذكر رسول الله ﷺ في الحديث الصحيح: «يَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي خَلِيفَةٌ يَحْثُو الْمَالَ حَثْواً لَا يَعُدُّهُ عَدًّا».

﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس

المخدرات في تونس: دق ناقوس الخطر



أصبحت ظاهرة المخدرات في تونس من القضايا الاجتماعية والأمنية والصحية التي تستحق دراسة جدية ،خصوصا مع انتشار استهلاك بعض المواد المخدرة بين الشباب وتنامي قضايا الترويج والاتجار وارتباط الظاهرة بمشكلات البطالة والانقطاع المدرسي والتهميش الاجتماعي.

لكن لفهم حجم المشكلة يجب التمييز بين ثلاثة مؤشرات مختلفة:

1-الاستهلاك:عدد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات سواء بصفة عرضية أو منتظمة.

2-الترويج والاتجار:عدد القضايا والأشخاص الموقوفين أو المحالين في جرائم المخدرات.

3-الإدمان والعلاج:عدد الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات ويحتاجون إلى العلاج.

وهذه المؤشرات ليست متطابقة فارتفاع عدد الموقوفين لا يعني بالضرورة ارتفاع عدد المستهلكين.

1-الأرقام الأمنية الرسمية:ماذا حدث في 2025؟

وفق المعطيات التي نشرتها وكالة تونس إفريقيا للأنباء يوم 7 مارس 2026 نقلا عن وزارة الداخلية،سجلت الأرقام التالية خلال سنة 2025:

14300 قضية مخدرات

20289 شخص تم إيقافهم

408.270 كلغ من القنب الهندي المحجوز

479830 قرص مخدر محجوز

146.760 كلغ من الكوكايين

751.250غرام من الهيروين

هذه الأرقام تعكس حجم النشاط الأمني والمحجوزات لكنها لا تمثل العدد الحقيقي لمستهلكي المخدرات في البلاد.

2-تطور استهلاك المخدرات لدى المراهقين:

من أخطر المؤشرات المتاحة تلك المتعلقة باستهلاك القنب الهندي لدى التلاميذ.

وفق تحليل علمي لاتجاهات استهلاك المواد ذات التأثير النفسي على المراهقين شمل 14723 تلميذا:

السنة نسبة استهلاك القنب الهندي

2013 1.5٪

2017 3 ٪

2021 7.9 ٪

هذه النسب تتعلق بالتجربة السابقة للقنب الهندي لدى الفئة التي شملتها الدراسة وليست نسبة المدمنين أي أن النسبة ارتفعت بأكثر من خمسة أضعاف بين 2013 و2021.

وفي دراسة أخرى منشورة في المجلة الصحية لشرق المتوسط التابعة لمنظمة الصحة العالمية ،بلغت نسبة تعاطي المخدرات بين عينة من تلاميذ المرحلة الثانوية 7 ٪ وكان القنب الهندي الأكثر استعمالا بنسبة 4.4 ٪.

3-تطور قضايا الترويج والإتجار:

تشير المعطيات الأمنية المنشورة حول سنة 2024 إلى:إيقاف قرابة 5000 شخص في قضايا ترويج المخدرات مقابل 3165 سنة 2023 – ارتفاع عدد الموقوفين في هذه القضايا بنحو 45 ٪ – حجز أكثر من 358 ألف قرص مخدر وقرابة 800 كلغ من القنب الهندي وأكثر من 3 كلغ من الكوكايين ونحو 1 كلغ من الهيروين ،وهذا يبرز أن المشكلة لا تقتصر على القنب الهندي بل تشمل أيضا الأقراص المخدرة والكوكايين والهيروين.

4-أنواع المخدرات المنتشرة في تونس:

يمكن تصنيف أبرز المواد التي تظهر في المعطيات الأمنية والدراسات إلى:

*القنب الهندي (الزطلة):من أكثر المواد حضورا في الدراسات المتعلقة باستهلاك الشباب.

*الأقراص المخدرة والمؤثرات العقلية:تمثل سوقا مهمة وتثير مخاطر صحية وأمنية خاصة عند الإستعمال دون وصفة طبية.

*الكوكايين: تظهر أهميته في كميات المحجوزات المعلنة خلال السنوات الأخيرة.

*الهيروين:رغم أن المحجوزات المعلنة أقل وزنا فإن مخاطره الصحية شديدة خصوصا خطر الجرعة الزائدة.

5-المخدرات ناقوس خطر:

لم تعد المخدرات في تونس مجرد ظاهرة انحراف فردي أو مشكلة تخص فئة محدودة من الشباب تقع تحت طائلة السيطرة بل أصبحت قضية مجتمعية متعددة الأبعاد خطرها لا يكمن فقط في انتشار هذه المواد أو ارتفاع كمية المحجوزات بل إلى ما يقوده ذلك من إدمان وإجرام وتفكك أسري ومجتمعي ...وتزداد خطورة الظاهرة عندما يتعلق الأمر بفئة الشباب ،الطاقة الحية في المجتمع وعماد المستقبل.

6- المخدرات مسؤولية من؟

إن انتشار هذه الآفة واكتساحها كل بلاد العالم ليس بالأمر الغريب ولا الغير متوقع بل هو نتيجة طبيعية لوجود المبدأ الرأسمالي الذي يرعى كل مصلحة يراها فيُنمّيها حتى ولو كانت مدمّرة فها هو يرعى صناعة إنتاج الخمور رغم ما فيها من ضرر وإذهاب للعقل فبعد المنفعة لا حجة لمعترض وكذلك إنتاج المخدرات وتوزيعها وترويجها وصناعتها فما دامت تدر أرباحا خيالية فالنظام الرأسمالي يرعاها بكل طاقته .

إن المخدرات جريمة نظام رأسمالي متوحش في رعايته لكل قبيح ،ولذلك تقع المسؤولية الكبرى وتُطرح اللائمة على هذه الأنظمة الحاكمة التي تطبق النظام الرأسمالي .أما ما نراه وما نسمعه من بكاء وعويل من هذه الأنظمة على تفشي هذه الكارثة فلا يعدو أن يكون من قبيل الأكل مع الذئب والبكاء مع الراعي.إن أولى خطوات القطع مع هذه الجريمة هو القطع مع المستفيد الأول من المخدرات ألا وهو النظام الرأسمالي الذي لا ينظر إلى الأشياء إلا من خلال ما تقدمه من قيمة مادية أما باقي القيم فيُعرض عنها لأنها لا تدر أرباحا لذلك لا نستغرب القول أن النظام الرأسمالي يتمعش من الأزمات لذلك يخلقها ويوجدها ثم يدّعي بعد ذلك محاربتها لكن بأساليب تطيل عمرها.

7- الحكم الشرعي على المخدرات:

أجمع العلماء على تحريم المخدرات بجميع أنواعها (طبيعية أو كيميائية، سواء بالشم، أو الشرب، أو الحقن)؛ لأنها تأخذ حكم الخمر في إذهاب العقل وتغطيته، بل وتعتبر أشد ضرراً وفسادا.ومن الأدلة على حرمتها قول النبي ﷺ: "كل مسكر خمر وكل مسكر حرام"، و "ما أسكر كثيره فقليله حرام".وقول الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ}.

أما حكم الاتجار والربح فإن الاتجار بالمخدرات وزراعتها وترويجها حرام تحريماً قاطعاً، والمال المكتسب من ورائها خبيث وحرام.

هذا هو حكم الشرع في آفة تذهب العقل والدين وحري بكل مسلم أن ينقاد طواعية لحكم ربه عز وجل طمعا في نوال رضوانه وحفاظا على عقله ودينه وحري كذلك بدولة دينها الإسلام أن تطبق هذا الحكم فتمنع كل حرام وتحمي رعيتها وخاصة شبابها وطاقتها الحية وعماد مستقبلها من كل خطر يتهددها.خاتمة القول أن الإسلام فقط قادر على هذه الحماية وحسن الرعاية بأحكامه العادلة.

بقلم أ.علي السعيدي

تعاون المغرب العسكري مع كيان يهود شراكة السلاح في مواجهة نداء أخوة



الخبر:

بحث وفد من كيان يهود مع مسؤولين مغاربة، الاثنين 09/11/2026، تعزيز التعاون العسكري، لا سيما فيما يتعلق ببناء قاعدة صناعية للدفاع وتطوير الأمن السيبراني، في وقت انتقلت فيه علاقات التطبيع بين الرباط وتل أبيب من مستوى مكتب الاتصال إلى مستوى السفارات وتبادل السفراء. جاء ذلك خلال استقبال عبد اللطيف لوديي، الوزير المنتدب لدى رئيسة الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني، في مقر هذه الإدارة، أمير برعام، المدير العام لوزارة أمن كيان يهود الذي يقوم بزيارة رسمية إلى المغرب على رأس وفد بارز.

وذكرت وكالة الأنباء الرسمية أن المسؤولين أشادا "بمستويات التعاون التي تحققت في مجال الدفاع، والذي يستند إلى أساس قانوني يغطي مجالات حماية المعلومات والمعدات العسكرية المصنفة، والأمن السيبراني، وتبادل التجارب والخبرات، فضلا عن التكوين". (العربي الجديد، 10/11/2026، بتصرف)

التعليق:

بعيداً عن اللغة الدبلوماسية المخزية التي تحاول تقديم هذه اللقاءات باعتبارها مجرد اتفاقات تقنية أو شراكات دفاعية، يفرض هذا التطور سؤالاً سياسياً وأخلاقياً وإنسانيا لا يمكن تجاهله: كيف يمكن بناء تعاون عسكري وتكنولوجي متقدم مع كيان يهود، بينما لا تزال غزة تتعرض لحرب مدمرة، سقط خلالها مئات الآلاف من الأبرياء، وبينهم أعداد هائلة من الأطفال والنساء، وتعرضت فيها المستشفيات والمدارس والمنازل والبنية التحتية لأبشع عملية تدمير ممنهج؟!

إن المسألة لا تتعلق بمجرد تبادل الخبرات أو اقتناء المعدات العسكرية، بل بطبيعة الشريك الذي يجري التعاون معه، وبالرسائل السياسية والأخلاقية وراء هذه الشراكات التي تمثل تحديا واستفزازا صارخا لمشاعر المسلمين جميعا، لا لأهل غزة فحسب.

فعندما يتعلق الأمر بالتعاون العسكري مع عدو غاصب لأرض الإسراء والمعراج، فإن من يقدم على هذه الخيانة لا يعلن اصطفافه في خانة أعداء الأمة فحسب، ولا يتحدى مشاعر الأمة وعقيدتها التي تملي عليها نصرة غزة وتحرير فلسطين فحسب، بل هو يمد هذا الكيان بأسباب البقاء، ويضع نفسه على ذمة الكفار المستعمرين والقتلة المجرمين، في وقت أدركت فيه شعوب العالم حقيقة إجرام هذا الكيان وقادته.

إن ما يفعله حكام المغرب هو عينة صريحة مما يبقي هذا الكيان اللقيط موجودا لغاية اليوم، فهو في حقيقته أوهن من بيت العنكبوت، ولكن حكام المسلمين المتواطئين معه لا يزالون يوفرون له الحماية ويمسكون بجيوش الأمة وقواها من أن يصلوا إليهم، بعد أن استطاعت ثلة مؤمنة في غزة أن تكسر شوكتهم وتري العالم حقيقة "الجيش الذي لا يقهر"!

إن البشرية اليوم تقف على أعتاب منعطف حضاري كبير، ستكون الغلبة فيه للإسلام بإذن الله، في وقت تشهد فيه تراجعاً أخلاقياً وحضارياً عميقاً في مواقف القوى الغربية، وفي مقدمتها أمريكا، التي تواصل إمداد الكيان المجرم بالسلاح والمال والخبرات والقرارات، وتوفر لقادته الغطاء السياسي والدبلوماسي لمواصلة حربهم، وممارسة غطرستهم ووحشيتهم ونزعاتهم الانتقامية وعربدتهم في البلاد الإسلامية، في مشهد يكشف عن هوة سحيقة بين الشعارات الغربية المعلنة حول حقوق الإنسان والقيم الإنسانية، وبين الممارسات الفعلية على أرض الواقع.

فهذا حبل الناس المتبقي لهذا الكيان المسخ بعد أن انقطع عنهم حبل الله بعد أنبيائهم، فلم يبق لهم إلا حبل الناس؛ أمريكا وأتباعها من حكام المسلمين، وهو يكاد ينقطع، فقد قال رئيس أمريكا ترامب ذات يوم خلال الحفل السنوي للبيت الأبيض بمناسبة عيد الحانوكاه اليهودي، أمام قادة يهود أمريكا: "إن (إسرائيل) واللوبي اليهودي فقدا نفوذهما في واشنطن وإن الكونغرس أصبح معادياً للسامية". وحذر من "أن المجتمع اليهودي وحلفاءه عليهم أن يكونوا حذرين للغاية لأن أموراً سيئة تحدث لليهود وللمكانة العالمية (لإسرائيل)".

ولذلك، بعد أن أسقطت جرائم غزة أقنعة كيان يهود أمام العالم، وعرّت صورته الأخلاقية، راح يبحث عن أكتاف يتكئ عليها، وأبواب تُفتح له ليخرج من عزلته، وواجهات تمنحه بعضاً من الشرعية التي أهدرها بدماء الأبرياء. فصدق الله القائل: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ النَّاسِ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾.

وهكذا، لا يبدو أن المغرب يكتفي بتوسيع شراكته العسكرية مع كيان يهود، بل يمضي، بإرادته السياسية وخطوات يندى لها الجبين، نحو حجز موضع له في الصفحات السوداء من تاريخ الأمة. صفحات ستظل شاهدة على أن حسابات المصالح والتحالفات الاستراتيجية تقدمت، في لحظة كانت فيها غزة تنزف دماً وتدفن تحت الأنقاض، على نداء العقيدة، ورابطة الدين، وواجب الأخوة. وسيبقى التاريخ شاهداً على المواقف، وستظل الأجيال تستحضر من اختار الاصطفاف مع من يقتل أشقاءه، في الوقت الذي كانت فيه الأمة أحوج ما تكون إلى نصرة المظلوم والوقوف إلى جانب المستضعفين. أما تحرير فلسطين، فهو شرف لا يناله أشباه الرجال، ممن باعوا دينهم بدنيا غيرهم. قال تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾.

المهندس وسام الأطرش

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
محمد الحبيب الحجاجي

WWW.attahrir.info
press@attahrir.info

المقر الاجتماعي
17، نهج باب الخضراء تونس

الفاكس 71345950
الهاتف 71345949

.M . I . P